

## الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر .

تيميزار كمال (باحث دكتوراه)

جامعة باتنة

### الملخص

لقد ساهمت الإصلاحات السياسية في إحداث نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر حيث مهدت المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحرية المواطنين في محاولة لتبني أسس وقيم الحكم الراشد في إطار محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية من اجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة. خاصة وأن بعض الدراسات جعلت من غياب قواعد الحكم الراشد سببا أساسيا للازمة التنموية في دول العالم الثالث. وفي ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر سعيا منه لإرساء معالم نظام حكم راشد قمت بطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور الإصلاحات السياسية والدستورية في تحقيق الحكم الراشد المنشود في الجزائر؟

ومن خلال استقراء واقع هذه الإصلاحات في ظل الحكم الراشد في الجزائر يمكننا أن نصل

إلى بعض الاستنتاجات فيما يلي :

- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر مازالت لم تحقق الهدف المنشود منها. فعوض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى ترسيخ للتقاليد الديمقراطية والمشاركونية أفرزت مزيدا من الأبوية والزبونية .

- مع التقدم في هذه الإصلاحات أصبح الوضع يتسم بالممارسات الأحادية التي يفترض تجاوزها مع أولى الإصلاحات التعددية .

- إن الرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تنشيط وترشيد الممارسة السياسية يمر عبر عدة أطر وعلى رأسها توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للتحراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية. ثم الإقرار بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع السياسي المتعلق بالدولة والقنوات غير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع .

أما بالنسبة للحكم الراشد فإنه لا يبنى بدساتير مفصلة على المقاس. ولا ينسجم مع تعددية أحزاب الزبائن. والمعارضة المحروسة. والانتخابات من دون تنافس ولا تداول. بل يتطلب تغييرا جذريا في الفلسفة والثقافة السياسية والتسليم بمبدأ اقتسام السلطة والتداول في ممارستها. وظهور نيابة سياسية حقيقية وبناء المواطنة وتحديث مؤسسات الدولة. فالحكم

الراشد ليس مجرد مفاهيم وآليات. وإنما هو في المقام الأول قيم وممارسات يقتضي تطبيقها ونجاحها إيمان الفاعلين بها كثقافة سياسية .

### Résumé:

Les réformes politiques ont contribué à un changement de paradigme important dans l'évolution des anneaux de la pratique politique en Algérie, où a ouvert la voie pour atteindre ce qu'on appelle l'équilibre des pouvoirs entre l'État et la société et la réduction de la coercition de l'État de l'individu et l'octroi de garanties politiques, sociaux et économiques à respecter les droits et libertés des citoyens dans le but d'adhérer aux principes et valeurs de la bonne gouvernance dans une mondialisation de tentative de valeurs politiques et économiques pour le développement des conditions de vie dans les communautés à tous les niveaux, en particulier depuis certaines des études en l'absence des règles de bonne gouvernance une raison clé pour le développement de la crise dans les pays du tiers monde, et à la lumière des réformes politiques initiées par le système politique en Algérie dans le but de poser des jalons majeurs du système de règles qui me poussent à exposer la situation problème suivante:

- Quel est le rôle des réformes dans la réalisation de la bonne gouvernance souhaitée en Algérie?

En extrapolant la réalité de ces réformes à la lumière de la bonne gouvernance en Algérie, nous pouvons arriver à certaines conclusions sont les suivantes:

- Les réformes politiques et constitutionnelles en Algérie n'ont pas encore atteint leur objectif souhaité, au lieu de ces réformes qui mèneront à la consolidation des traditions démocratiques et participative produits plus patriarcale et le clientélisme.

- Avec les progrès dans ces réformes, la situation est devenue caractérisée par des pratiques unilatérales qui sont censés surmonter avec une première pluralité de réformes.

- La mise de base qui dépend de l'activation et de la rationalisation de la pratique politique passe par plusieurs cadres au-dessus de la volonté politique de l'élite dirigeante à s'engager sérieusement et réels réforme de nombreux aspects de la pratique politique, et puis en reconnaissant la nécessité de la coexistence et l'intégration entre les organismes officiels qui font partie de la communauté politique sur les chaînes publiques informel utiles à la société.

-En ce qui concerne la bonne gouvernance, il ne se construit pas constitutions détaillées sur la taille, ni compatible avec le multipartisme des clients, et l'opposition gardée, et des élections sans compétition ou négocié, mais nécessite un changement radical dans la philosophie et la culture politique et la livraison au principe du partage du pouvoir et la succession dans la pratique, et l'émergence de véritable politique en faveur de la construction citoyenneté et de modernisation des institutions de l'Etat, la gouvernance est non seulement un des concepts et des mécanismes rationnels, mais ce sont surtout les valeurs et les pratiques nécessite l'application et la réussite de la foi par les acteurs politiques comme une culture.

مقدمة :

تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989. والقوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك. نقله

نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر فقد نصت تلك الإصلاحات على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي كإتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد للتنافس دون قيد. والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي. ثم الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان لصيانة الحقوق الأساسية للإنسان. وكذا الدفاع عن الحريات الفردية مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه. هذه الإصلاحات مهدت الطريق لبروز نخب سياسية واجتماعية جديدة طموحة وصغيرة السن. ومتنوعة بتنوع مكونات المجتمع الجزائري. و بروز تلك النخب كان يعني التأثير في طبيعة الثقافة السياسية. وذلك بدفعها لتكون ثقافة تعددية تفر مبدأ الحوار والتفتح على الغير وبالحد من الاختلاف. ويبقى أن من أهم ما مهدت له تلك الإصلاحات هو فسخها المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين. إضافة إلى ترقية علاقة الفرد بالجماعات من خلال تجسيد مبدأ مشاركة الفرد المواطن في التنظيمات والجمعيات التي تسمح له بفرض مطالبه والدفاع عن حقوقه بطرق مدنية وسلمية

و في سياق الأجواء السياسية التي صاحبت الربيع العربي و التوجهات التي نتجت عنه منادية بضرورة تبني جملة من الإصلاحات السياسية تكون دعامة لبناء أنظمة حكم ديمقراطية في الدول المغاربية والتي منها الجزائر في إطار حكم راشد يندرج في محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية من اجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة. خاصة وان بعض الدراسات جعلت من غياب قواعد الحكم الراشد سببا أساسيا للأزمة التنموية في دول العالم الثالث .

وتعود أسباب اهتمامي بموضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق حكم راشد يستند على إرساء دعائم الدولة الديمقراطية قوامها حكم القانون. المشاركة. الشفافية والتمكين. إلى العلاقة المتلازمة بين مفهومي الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد . وقد حاولت في هذا العمل العلمي المتواضع الإجابة عن تساؤل رئيسي هو :

ماهو دور الإصلاحات السياسية في تحقيق الحكم الراشد المنشود في الجزائر ؟

وبناء على ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي الملائم لنقل ووصف مختلف آراء المنظرين والمساهمين في هذا المجال. وكذا إيجاد العلاقة بين المفهومين .

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت ورقة بحثي - بعد هذه المقدمة إلى العناصر التالية :

-أولاً : مفهوم الإصلاح السياسي

- ثانياً : مفهوم الحكم الراشد

- ثالثاً : ثالثاً: الأطر القانونية والمضامين السياسية للإصلاحات في الجزائر

- رابعاً : اثر الإصلاحات في إيجاد نموذج ديمقراطي .

- خامساً : واقع مفهوم الحكم الراشد في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية

- سادساً : التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر .

أولاً : مفهوم الإصلاح السياسي

الإصلاح حسب معجم العلوم الاجتماعية هو تغيير في نموذج من النماذج الاجتماعية أملاً في الوصول إلى تحسين ذلك النموذج . وحركات الإصلاح بمعنى الكلمة تنزع إلى تخفيف مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الأوضاع الفاسدة . وذلك عن طريق تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير البناء الاجتماعي<sup>1</sup> .

في ميدان العلوم السياسية يشير المصطلح إلى عملية التطوير والتعديل والتغيير في أنظمة الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم وبالوسائل المسموح بها من قبله . واستناداً لفكرة التدرج . وهذا ما يجعله يختلف اختلافاً جوهرياً مع مفهوم الثورات والانقلابات . أين تسع الجهات الثائرة أو التي تبنت الانقلاب إلى هدم الأنظمة القائمة سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي . وإعادة إنتاج أنظمة جديدة تختلف عن الأنظمة السائدة . هذا من جهة . ومن جهة ثانية يقصد بالإصلاح السياسي . عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية . وهو عملية تعديل وتطوير قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية . ويتم هذا من خلال تعديل الأنظمة والانتقال من حالة إلى أخرى . ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الاختيار الذي هو جوهر الديمقراطية . وجوهر الديمقراطية يقتضي مستوى معين من المؤسسية . أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجمود والشخصانية والتسلط . ووجود هذه المعايير هام جداً لاستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح . وما تجدر الإشارة إليه كذلك أن هناك ارتباطاً عضوياً بين مفهوم الإصلاح والركود . فغالبا ما يتم الاتجاه نحو الإصلاح في حالات وقوع الركود . وينظر إليه باعتباره التدابير التي تدفع المجتمع

<sup>1</sup> معجم العلوم الاجتماعية . إشراف إبراهيم مذكور (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1985) . ص 45 .

نحو التطور، وإنهاء حالة الركود التي أسفرت عن اختلالات جسيمة و زيادة معاناة الشعب مما يفضي إلى شلل النظام العام، بل و حدوث الفوضى إذا ما اتجه الأفراد إلى التهرب من الالتزام بالقواعد القديمة التي كانت تستخدمها الدولة لتنظيمهم، و هذا ما يؤدي إلى الخروج من اطر الدولة القديمة إلى أطر الدولة الجديدة المستحدثة، مما يؤدي إلى نشوب صراعات و مناكفات تهدم قاعدة البناء المجتمعي وصولاً إلى قمته، و هذا الحال الذي تعيشه بعض دول الربيع العربي و تتضح الصورة جلياً في المشهد السوري.<sup>(1)</sup>

كما يمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات و تجاوز الصعوبات باستمرار.<sup>(2)</sup> والإصلاحات يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية أو نتيجة لضغوطات داخلية و خارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات، ونادراً ما تكون بمبادرة من النظام بالفعل بواسطة القرارات الوقائية الاستباقية .

يمكن الإشارة إلى الإصلاح بشكل عام "réforme" بمعنى تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، و الإصلاح خلافاً للثورة ليس إلا تحسيناً لأداء النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، و بالتالي فإن الإصلاح هو عبارة عن تغيير سياسي change political، أي تحول الأبنية و العمليات أو الأهداف التي تؤثر في توزيع و ممارسة القوى الحاكمة في المجتمع و لكنه يتميز بصبغته السلمية على عكس الثورات أو الانقلابات.

و قد استخدم مفهوم الإصلاح على نحو واسع النطاق في بدايات حركات الإصلاح الديني التي نشأت في القرن السادس عشر بقيادة مارتن لوثر<sup>(3)</sup>، و ذلك لإنهاء نظام الإقطاع و التحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية نظراً لما كانت تملكه هذه الأخيرة من سلطات في تلك المرحلة، مثل صكوك الغفران و محاكم التفتيش و غيرها.

### ثانياً: مفهوم الحكم الراشد ومضامينه المختلفة

إن الكتابات التي قدمت عن مفهوم الحكم الراشد تختلف اختلافاً بيناً في تحديد معناه ومضمونه والأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأته، بل وحتى حول ترجمته إلى العربية، فقد طرح ذات المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة منها أسلوب الحكم، الحكم الصالح، الحكم

<sup>1</sup> قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية: الجزائر نموذجاً"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2014، [www.bchib.net/mas/index.php?option=com](http://www.bchib.net/mas/index.php?option=com)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/10/15.

<sup>2</sup> مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006، ص 535.

<sup>3</sup> محمد علي نوح، دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي: دراسة حالة مصر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة القاهرة، 2008، ص 47.

الجيد، الحكم السليم، الحاكمة، الحكمانية، الحوكمة، الحكامة. وقد يرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبيا، وفي محاولة لرصد التعريفات العديدة المقدمة لمفهوم الحكم الراشد يمكن التمييز بين تعريفات المؤسسات الدولية التي وضعها خبراء ومتخصصو المؤسسات المالية الدولية، والتعريفات الأكاديمية التي بلورها مجموعة المحللين والدارسين في مجال الدراسات التنموية والسياسات العامة وغيرهما من المجالات التي انتقل إليها المفهوم.<sup>(1)</sup>

## 1- تعريف المؤسسات الدولية

إن بداية طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية جاءت مرتبطة بمحاولة تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، ففي عام 1989 أصدر البنك الدولي تقريرا عن الأزمة الاقتصادية للدول الإفريقية حمل عنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام"، طرح فيه لأول مرة مصطلح "أسلوب الحكم" واعتبر أن الأزمة الإفريقية هي أزمة حكم، وقد عرف البنك الدولي المصطلح تعريفا عاما على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"<sup>(2)</sup>. ومع بداية التسعينيات حاول خبراء البنك الدولي تطوير تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم، فعرف في الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"<sup>(3)</sup>

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) فقد وضع تعريفا أكثر شمولاً، فعرف "أسلوب الحكم" بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات". كما عرف الحكم الراشد بأنه ذلك الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.<sup>(4)</sup>

## 2- التعريفات الأكاديمية :

أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح، ويأتي في إطار ذلك تعريف :

<sup>1</sup> محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاستراتيجية،

الجزائر، العدد 14، السنة 2006، ص 47-48.

<sup>2</sup> راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص 27.

<sup>3</sup> محمد بلغالي، المرجع السابق، ص 48.

<sup>4</sup> راوية توفيق، المرجع السابق، ص 28.

- جان كومان "Jan Kooiman" على انه: «عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم»<sup>(1)</sup>.

- وعرفه فرنسوا كزافييه "François XAVIER" على أنه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانوا و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض. و تجعل مواردها وبصفة مشتركة و كل خيراتها و قدراتها خلق خالفاً جديداً للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.<sup>(2)</sup>

أما "ادريان ليفتويش" Adrian Leftwich حد ثلاثة مستويات لأسلوب الحكم :

المستوى الأول مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع. أما المستوى الثاني فهو مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي. ويفترض أن يتسم الحكم الرشيد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية. ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير. ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات. والمستوى الثالث مستوى إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع للمساءلة.<sup>(3)</sup>

#### خصائص الحكم الرشيد :

الحكم الرشيد وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوب جديد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع يقوم على مجموعة من الخصائص الآتية:<sup>(4)</sup>

- المشاركة (participation): وتعني أن يسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعالة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم .

- حكم القانون (Rule of law): ويعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة. وأن تطبق القواعد القانونية دون تحيز .

- الشفافية (Transparency): وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات. وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

1) (Jan Kooi man ,governing as governance,London :Sage publication,2003,p.15.)

2) ( François-Xavier, «La nouvelle gouvernance de l'état social en France dans une perspective internationale»,Information sociales2011/5(n°167),p.1

<sup>3</sup> راوية توفيق. المرجع السابق. ص 32.

<sup>4</sup> محمد بلغالي. المرجع السابق. ص 49

- الاستجابة (Responsiveness): وتعني أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

- بناء التوافق (Consensus Oriented): ويعني التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة .

- المساواة وتكافؤ الفرص (Equity and Inclusiveness): وتعني أن تلبى العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

- المساءلة (Accountability): وتعني أن يكون صنع القرار في أجهزة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير، وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب Hire or Fire، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل المنجز، ثم محاسبة القائمين عليه ثانياً .

- الرؤية الإستراتيجية (Strategic Vision): وتعني أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد .

ثالثاً: الأطر القانونية والمضامين السياسية للإصلاحات في الجزائر

قبل أن أتعرض للأطر القانونية والمضامين السياسية التي مهدت لها الإصلاحات الدستورية منذ ظهور أول دستور تعددي في الجزائر وهو دستور 1989. يتعين الإشارة إلى أن تلك الإصلاحات سيما في بدايتها لم تكن نابعة من فناعة سياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر. بل إنها كانت أمراً مفروضاً فرضته القطيعة والتضاد الكامل بين واقع وأهداف كل من الدولة والمجتمع في هذا البلد. وبشكل عام يمكن القول أن منطق إعادة إنتاج النظام وبقائه واستمراره هو المنطق والسبب الفعلي وراء جل الإصلاحات الدستورية التي أقرتها الجزائر منذ إقرار التعددية إلى غاية اليوم<sup>(1)</sup>. خاصة في ظل الحراك السياسي الذي شهدته منطقة الوطن العربي وما نتج عنه من تغيير في الأوضاع. أدت بالنظام السياسي في الجزائر إلى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية في شهر أبريل 2011 كاستجابة للتحويلات المحلية والإقليمية. اثر هبوب رياح الربيع العربي و تزايد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية. هذا بالإضافة إلى المطالب المتكررة لمختلف الفئات السياسية بضرورة إحداث تغيير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. حيث تم تبني مبادرة الإصلاحات السياسية و بأمر من رئيس الجمهورية شخصياً . و قد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية. وتم تشكيل هيئة مشاورات سياسية تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل والقوى

<sup>1</sup> صالح زباني، زقاق عادل . مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والأفاق . مجلة الدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد 14، السنة 2006، ص99.

السياسية. حول مقترحات العملية الإصلاحية و أسند رئاسة هذه الهيئة إلى رئيس مجلس الأمة رفقة مستشارين في رئاسة الجمهورية. و قد تم عقد العديد من اللقاءات و النقاشات مع مختلف القوى السياسية و فواعل المجتمع خلال مدة شهر كامل امتد من 21 ماي 2011 إلى غاية 21 جوان من نفس السنة . جرت خلالها مناقشات حول التعديل الدستوري المرتقب. و تمت إعادة النظر في جملة من القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية. حيث تم تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية. و قانون الانتخابات. قانون الإعلام. قانون الجمعيات. قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. قانون تنافي العهدة البرلمانية. و يرى النظام السياسي في هذا مبادرة تدخل ضمن استكمال بناء الدولة الجزائرية.

وبعد المشاورات مع مختلف الأطياف السياسية و الشخصيات الوطنية باشر النظام السياسي فعليا عمليات الإصلاحات السياسية بالغائه حالة الطوارئ و صدور القوانين الست الشهرية ابتداء من جانفي 2012 وهي :<sup>(1)</sup>

1. إلغاء حالة الطوارئ : لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية . رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993 في فترة شهدت فيها البلاد انقلاب. و في ظل المتغيرات الإقليمية تم إلغاء حالة الطوارئ و تم الرجوع للعمل بقوانين الإجراءات الجزائئية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.

2. قانون الانتخابات 01-12: جاء هذا القانون لتأطير العملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديمقراطي. حيث بمقتضى الانتخاب يستطيع المواطن اختيار من يمثله على المستوى المركزي (البرلمان) و على المستوى المحلي ( المجالس الشعبية المنتخبة). و تهدف نصوص هذا القانون إلى تحقيق انتخابات حرة و نزيهة و شفافة. و قد تم تبني النظام الانتخابي الذي يتماشى و متطلبات الواقع . و يكفل إدارة جيدة للمناسبات الانتخابية.

3. قانون الأحزاب السياسية 04-12: جاء هذا القانون كمحاولة لرفع التشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السابق رقم 09-97 المتعلق بالأحزاب السياسية. و الذي بمقتضاه تشددت الوزارة في منح الاعتماد للتشكيلات الحزبية الجديدة. فبعد هذا التعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة. و يعد هذا القانون أكثر انفتاحا من سابقه الصادر في فترة انتقالية. فمتطلبات الحياة السياسية منذ الحراك العربي تغير و أفرزت متطلبات تغيير جديدة.

4. قانون تنافي العهدة البرلمانية 02-12: من مخرجات الممارسة الانتخابية في الجزائر ظهور طبقة جديدة من المنتخبين الذين يستغلون عهداتهم لتحقيق مآرب و مكاسب شخصية. و

<sup>1</sup> بوحنية قوي .. بوطيب بن ناصر. المرجع السابق .

بالرغم من تنصيب قانون الانتخابات على عدد من حالات التنافي إلا أن ذلك لم يكن كافياً. فتم إصدار هذا القانون لتحديد حالات التنافي بدقة و جعل العهدة الانتخابية مسؤولية و تكليف. حيث تم ضبطها و التوسيع فيها.

5. قانون الجمعيات 06-12: جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر (المجتمع المدني). حيث جاء أكثر صرامة و شدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية. كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه. و طرائق اعتمادها على المستويات المحلية. الجهوية. الوطنية. و دعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعي.

6. قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 03-12: نص هذا القانون على كفاءات تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة و وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس المنتخبة بنسب تتراوح بين 20 بالمائة و 50 بالمائة. و كان ذلك بوابة لدخول 145 امرأة جزائرية إلى سدة البرلمان. و كان له بالغ الأثر في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.

7. قانون الإعلام 05-12: جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي و المهني. مثلما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين. كما يتضمن القانون إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة. و هيئة أخرى بضبط الحقل السمعي و البصري.

وعلاوة عن هذا كله تمت المصادقة من قبل البرلمان في إطار الإصلاحات السياسية- على قانون الولاية الوارد في 138 مادة. و يهدف هذا القانون إلى تمكين هذا الفضاء من أداء دوره في ممارسة السيادة في إطار وحدة الدولة. و هذا في انتظار ما ستسفر عنه لجنة المشاورات المتعلقة بالتعديل الدستوري المؤجل لاحقا. و المطع على هذه القوانين يلحظ أن المشرع سعى إلى تبني هذه المبادرة لتحقيق معالم حكم رشيد في البلاد. و الملاحظة الدقيقة لهذه التعديلات تنم على أن تحقيق الرشادة في نظام الحكم في الجزائر لازالت تواجهها جملة من العقبات الحقيقية التي تحول دون ذلك و هو ما سنتعرض له في العنصر التالي.

رابعا: اثر الإصلاحات في إيجاد نموذج ديمقراطي .

يرى الكثير من المهتمين بموضوع الديمقراطية أنها ليست غريزة أو فطرة لدى الإنسان. ولو كان الأمر كذلك لكان جميع البشر ديمقراطيين فهي تحتاج لكي تنشأ وتتجسد إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام عقل وحرية وكرامة الآخر على مستوى الأفكار. وعلى مستوى النشاط الإنساني الميداني المتعدد الأوجه<sup>(1)</sup>. وذلك بالرغم من أن

<sup>1</sup> عدنان حافظ جابر. "العقلانية والديمقراطية" المستقبل العربي. العدد 254، السنة 2000. ص 130.

هناك بعض التجارب والقناعات المشتركة بين الجنس البشري بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ومهما كانت الهوية الزمنية والجغرافية بين الجماعات الإنسانية .

قد لا يختلف اثنان حول الظروف المحيطة باعتماد النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. فالتجارب العربية التي طبقت على التاريخ العربي المعاصر بمختلف أشكالها ومضامينها كانت جميعها استلهاما للتراث العالمي الإنساني في الغرب أو في الشرق ولم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع الاجتماعي العربي الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى تعثر هذه التجارب بشكل أو بآخر<sup>(1)</sup>. وينسحب هذا بشكل مباشر على الحالة الجزائرية سواء أثناء اعتماد النموذج الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة أو عندما قررت النخبة الحاكمة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في نهاية الثمانينات. فإذا كان الاختيار الأول قد فرضته الأوضاع المزرية التي خلفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر. فإن الاختيار الثاني كان يتطلب على الأقل توفير أدنى الشروط لتجسيد النموذج الديمقراطي الغربي في الجزائر في ديناميكية تطور السوق العالمي تعتبر مهمة في غاية الصعوبة. أما إذا أضفنا إليها عملية الانتقال الراديكالي فتصبح المهمة خيالية ومستحيلة ذلك أن الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية الكثيرة والمتسارعة التي قامت بها السلطات الجزائرية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات كانت بطيئة وغير منتظمة<sup>(2)</sup>. ويبدو أن الأسباب التي دفعت النخبة السياسية في الجزائر إلى تبني خيار الإصلاح الراديكالي تتمحور أساسا حول تآكل مصادر شرعية نظام الحكم وما ترتب عنها من أزمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار عملية تبني النموذج الغربي المنتصر على المستوى الدولي بمثابة البحث عن مصدر جديد للشرعية .

#### خامسا: واقع مفهوم الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية

على الرغم من عدم وجود مؤشرات قياسية ثابتة واضحة متفق عليها للحكم الرشيد إلا أننا سنركز على عدة نقاط في التحليل تدل على مفهوم أو مضمون الحكم الرشيد في الجزائر وهما :

1- البناء الدستوري والقانوني: إن مؤشرات الحكم الرشيد على مستوى النص الدستوري والقانوني مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الحكم الرشيد التي نص عليها دستور 1989 والمعدل في سنة 1996. ويمكن إجمال أهمها في إقرار التعددية السياسية والحزبية

<sup>1</sup> محمد نور. فرحات. التعددية السياسية في الوطن العربي: الواقع والتحديات. "مجلة الوحدة". العدد 91. السنة افريل 1992. ص.132.

<sup>2</sup> P.BALTA .Le Grand Maghreb :Des Independances a L'an2000.L aphomi .paris.1990.p.103.

الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر ————— تيميزار كمال "ب.د."

ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية .حكومة مسؤولة أمام البرلمان .الفصل بين السلطات .استقلالية السلطة القضائية ...الخ.<sup>(1)</sup>

لكن رغم هذه المؤشرات النصية الايجابية .فان أول ما يلفت انتباه الناظر إلى التجربة الدستورية الجزائرية أمران:<sup>(2)</sup>

-الأول هو انعدام الاستقرار في الأوضاع الدستورية .ذلك أن الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لم تشهد دستورا واحدا .وإنما ثلاثة دساتير .بالإضافة إلى تعديلات دستورية متعددة .  
-الأمر الثاني هو :طول الفترات الاستثنائية أو الانتقالية التي عرفتھا .أي فترات عطلت فيها الحياة الدستورية تماما نتيجة جميد دستور قائم كما حدث في فترة ما بين جوان 1965 ونوفمبر 1976 .

كانت المحصلة النهائية في هذا المجال إذن عدة دساتير وتعديلات .وفترات من الفراغ الدستوري دامت ما يقارب سبع عشرة (17)سنة .سيرت شؤون البلاد أثناءها دون دستور .  
لعل في هذه الحقيقة وحدها خير دليل على حدة أزمة الشرعية التي لازمت نظام الحكم في الجزائر منذ قيامه .

2- المشاركة السياسية :إذا كان البناء الدستوري والقانوني هو الإطار الذي يضبط وينظم قواعد اللعبة السياسية .فان الانتخابات هي الاختبار العملي لمدى ترجمة المبادئ الدستورية على ارض الواقع .ومن ثم فهي تشير إلى الدور الفعلي الذي يلعبه الشعب في المشاركة في الحياة السياسية<sup>(3)</sup>

لقد اتسمت الانتخابات بشكل عام في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية وارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع عن التصويت .وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى كون المواطن الجزائري لم يعد يبالي بالانتخابات بعد أن أصبحت لديه قناعة بان صوته لا يؤثر ولا يغير ولا حتى يصلح الوضع السياسي الفاسد .وبالتالي يشارك أو لا يشارك فالنتيجة واحدة .بالإضافة إلى عدم مصداقية العملية الانتخابية في ترشيح ورقابة ومحاسبة المنتخبين .الذين أصبحوا في نظر المواطن بمثابة سياسيي الأعمال (les politiciens d'affaire)<sup>(4)</sup> كما أن افتقاد المواطن الثقة في قنوات المشاركة السياسية (كالأحزاب السياسية .المنظمات الجماهيرية .التنظيمات النقابية ...الخ) نظرا لعدم امتلاكها

<sup>1</sup> اسماعيل فيرة . وآخرون . مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 2002 . ص 136 .

<sup>2</sup> محمد بلغالي . المرجع السابق . ص 59 .

<sup>3</sup> احمد منيسي . وآخرون . التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . 2004 . ص 151 .

<sup>4</sup> محمد حليم مام . "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية )" .رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . كلية العلوم السياسية والإعلام . جامعة الجزائر . 2002-2003 . ص 121 .

لمشروع مجتمع تسعى لتحقيقه وعجزها عن تقديم برامج وبدائل طموحة من ناحية، واستنفاذ طاقتها في الصراعات والانقسامات الداخلية من أجل الزعامة من ناحية ثانية .

3- المجتمع المدني: عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية لم تعرف لها نظير منذ الاستقلال. لكن كثافة هذه التشكيلات المدنية لا يمكن النظر إليها وبشكل كلي على أنها مؤشر كاف لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. فقد ظلت الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات. وذلك عبر وسائل عديدة مثل استعمال سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها. وهذا ما دفع بالعديد من النشطين ضمن هذه الجمعيات. وحتى الملاحظين لطرح سؤال مفاده: هل ان السماح بتشكيل هذه الجمعيات وسيلة تستخدمها الدولة لمراقبة المجتمع والمواطنين بدل ان تكون تسمح للمواطنين وللمجتمع بمراقبة هذه السلطة والمساهمة في صنع السياسات. (1)

هذه الوضعية مردها التبعية المتميزة للعديد من منظمات المجتمع المدني للنظام السياسي. حيث أن البعض يطلق عليها تسمية "المجتمع المدني الرسمي" (la société civile officielle). أي نوعا خاصا من المنظمات والجمعيات حصلت على الترخيص الإداري لوجودها والدعم المالي العشوائي لنشاطها المناسباتي وتعمل وفق توجيهات وبرامج السلطة السياسية الحاكمة. خلافا للنموذج الغربي المعروف "بالمجتمع المدني الحقيقي" (la société civile virtuelle) الذي يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم ومناقشتها وحمايتها لأعباء في نفس الوقت دور المراقب لتصرفات الدولة. (2)

هذه الوضعية المزرية ساهمت في اتساع دائرة العزوف السياسي. إن لم نقل الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري. والذي تبرز أهم مظاهره في عدم الاكتراث واللامبالاة بالقضايا السياسية. عدم الرغبة في المشاركة والتجاهل السياسي العام. العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي. عدم الاخراط في عضوية الأحزاب السياسية ولا حضور الندوات والاجتماعات العامة. طرح المصلحة العامة جانبا وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة. واللجوء إلى التعبير عن المطالب بالاحتجاج والتظاهر والعنف واستخدام القوة والشغب والنهب والتخريب للممتلكات العامة والخاصة. وهذا كله ناجم عن شعور المواطنين بعدم الثقة والرضا عن الأداء السياسي لمختلف مكونات النظام السياسي (الرسمية وغير الرسمية). (3)

<sup>1</sup> صالح زباني . زقاغ عادل. المرجع السابق. ص 108.

<sup>2</sup> سيدي محمد ولد يب . " الديمقراطية والمجتمع المدني: الدول العربية نموذجا ". مجلة الدراسات ليبيا. العدد 24. السنة ربيع 2006. ص 70.

<sup>3</sup> محمد بلغالي . المرجع السابق. ص 60.

**4- الإدارة العمومية:** <sup>(1)</sup> يعد وجود إدارة عامة كفأة أحد الأبعاد الأساسية للحكم الراشد لعدة اعتبارات في مقدمتها محاربة الفساد والتزام النزاهة. ترشيد استخدام الموارد العامة. وخلق صورة إيجابية مقبولة لدى المواطن عن نظام الحكم في مجتمعه. نظرا لأنه يتعامل مع الإدارة الحكومية في تسيير شؤون حياته على نطاق واسع. وإذا رجعنا إلى الواقع الإداري الجزائري نجد أن ظاهرة الفساد الإداري متفشية في معظم إدارتنا وخاصة على مستوى الإدارات الحكومية. وخير دليل على ذلك انتشار مظاهر الرشوة. الوساطة والمحسوبية. التعسف في استخدام السلطة. التلاعب بالمال العام .

وأمام تعدد مظاهر الفساد الإداري والسلوكيات والممارسات اللأخلاقية في الإدارات الحكومية الجزائرية. أدى إلى تشويه سمعة الدولة وانخفاض كفاءة وفعالية مؤسساتها الإدارية من جهة. وزيادة سخط وتذمر المواطنين بعد أن صار لديهم شك في نزاهة ومصداقية الأجهزة الإدارية من جهة ثانية. ورغم سعي الدولة لمحاربتها من خلال إصدار أول قانون جزائري يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ: 2006/02/20 بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ: 2004/04/19. إلا أنها مازالت تتسع وتنامى بشكل مذهل والسبب في ذلك أن المسألة تتجاوز الطرح القانوني والتنظيمي لتشمل البعد الثقافي والأخلاقي والقيمي والديني والاجتماعي .

يتجلى من خلال الإمعان في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر أن الأمر الإيجابي هو الترسانة الهائلة من القوانين. لكن التفعيل غائب. ذلك ما يفسر التفاوت الشديد بين القواعد الدستورية والممارسة السياسية .

**سادسا: التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر .**

#### **1- على مستوى البرلمان**

يعتبر وجود المؤسسة التشريعية شرطا أساسيا للعملية الديمقراطية . كونها تمثل الآلية الرئيسية لتقييد السلطة التنفيذية ومراقبتها. خاصة وأنها تعبر عن الإرادة الجماعية للأمة. كونها منتخبة من طرف الشعب وتمثله. وتضع القوانين. وتشارك في صنع السياسات. وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد على أن " نقطة البداية في تحليل دور أي برلمان أو هيئة تشريعية. هي إدراك تلك الصلة الوثيقة بين البرلمان والديمقراطية. ولعله لا توجد مؤسسة سياسية يرتبط أداؤها ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية بمثل ما يرتبط به أداء الهيئة

<sup>1</sup> نفس المرجع. ص 63-65.

التشريعية...".<sup>(1)</sup> كما أن شكل العلاقة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية هو أهم مؤشر لدرجة التنمية السياسية لنظام سياسي ما في ظل مبدأ السلطة توقف السلطة. على الرغم من توفره على عدة آليات دستورية وقانونية لممارسة الرقابة السياسية على أعمال الحكومة إلا أن الواقع والتجربة أن هناك صعوبات تعترض هذه المهمة بالفعالية المطلوبة. فالبرلمان هو من يقوم بالمصادقة على برامج الحكومات و بعد تنفيذها يمارس عليها رقابة بعدية (مدى التزام الحكومة بتنفيذ البرامج المصادق عليها من قبل البرلمان). إلا أننا نلاحظ أن هذا النوع من الرقابة أضحى عملا روتينيا. فلم يحدث منذ تبني التعددية في الجزائر أن البرلمان رفض مشروعا حكوميا (البرنامج) و تمت مساءلتها على مدى التزامها ببرامجها. أو تم سحب الثقة منها. و طرح موضوع عام للمناقشة. كما أن لجان تقصي الحقائق التي تشكل آليا لتمكين البرلمان من الوقوف على بعض الإختلالات و التجاوزات التي تحدث في تدبير الشأن العام. إلا أن هذه الآلية لا تزال بحاجة إلى تطوير في الممارسة و الجرأة في استخدام هذه الآلية والإقدام على نشر تقاريرها لتمكن الجمهور من إمكانية الاطلاع عليها.<sup>(2)</sup>

## 2- على مستوى الأحزاب السياسية :

لقد كانت الأحزاب السياسية وما زالت من المؤسسات الضرورية لعملية الديمقراطية لما له من دور في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية بين الفرد والدولة. وعلية عادة ما تقوم هذه الأحزاب بتقديم نفسها على أنها المعبر الفعلي عن تطلعات المواطنين وأنها الآلية الأساسية للتعبير وكذلك جميع المصالح والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة.<sup>(3)</sup>

إن ما يلاحظ على الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها. و يبدو أن الانفتاح السياسي الواعد في بداياته الأولى لم يفض إلى ترسيخ ونضج في العمل الحزبي. فانغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الانفتاح وتشبته بفكرة السلطة المركزية غير القابلة للتداول أو الاستحواذ جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - علي الدين هلال. " دور البرلمان في النظام السياسي والمجتمع ". حديث الأداء البرلماني (الحلقة النقاشية الأولى لتبادل الخبرات بين أعضاء مجلس الشعب والخبراء المتخصصين). القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية. 2000. ص 17.

<sup>2</sup> بوحنية قوي . بوطيب بن ناصر. المرجع السابق .

<sup>3</sup> صالح زباني. عادل زقاغ. المرجع السابق. ص 111.

<sup>4</sup> Lahouari Addi , « Les partis politiques en Algérie et la Crise du Regime des grands Electeurs » [http :www.Algeria watch , le qotedien d'oran/30.09.2014](http://www.Algeria watch , le qotedien d'oran/30.09.2014).

### 3- على مستوى الممارسة السياسية

- الانتقال غير المكتمل : انتقال الجزائر من السلطوية إلى الحكم الديمقراطي. الذي بدأ في العام 1989. لا يزال جارياً. وخلافاً لما حدث في بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشبه جزيرة أيبيريا. لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تحدياً خطيراً من جانب حزب معارض جديد خلال الحرب الأهلية. وحافظ على سيطرته على السلطة السياسية. (1)

- سلطة الجيش : بقيت المؤسسة العسكرية طرفاً سياسياً فاعلاً مهماً في البلاد. ومع أنها ادّعت أنها تقلص من نفوذها على النظام. إلا أن جهودها في هذا الإطار لاتزال موضع شك. فعلى سبيل المثال، أنه لا يزال يتعين على كل مرشح في الانتخابات أن يؤيد الجيش. وإن بالكلام فقط. كي يترشح .

- المعارضة الغائبة : ان حزب جبهة التحرير الوطني لا يزال يستفيد من غياب أي معارضة سياسية حقيقية في الجزائر. فقد نجح في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة من دون أن يخلها رسمياً. وذلك عبر استغلاله الخلاف بين أحزاب المعارضة الصغيرة بشكل استراتيجي. وتعاونه فقط مع الجماعات السلفية المتطرفة التي ليس لها أي طموحات سياسية.

مظاهر الشرعية : النظام السياسي في الجزائر نال الشرعية في البداية من خلال الثورة. وهو يحافظ عليها من خلال مكافحة الإرهاب. لا من خلال الوسائل الديمقراطية أو الدستورية.

4- أما فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الحكومة التركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعرقل بدء الأعمال التجارية. وتحسين البنية التحتية في إطار برنامج طموح لتشجيع التنوع الاقتصادي في الجزائر. وتحتاج الحكومة أيضاً إلى إصلاح البنوك المملوكة للدولة. التي تمثل 90% من أصول القطاع المصرفي. وفي الوقت نفسه. ينبغي توجيه الإنفاق العام المخصّص لدعم الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية الأساسية والوقود للفقراء لضمان أن يستفيد من هذه البرامج الجزائريون الذين هم في أشد الحاجة إليها. فبرنامج الإصلاح المقترحة تنطوي على مخاطر سياسية حادة قصيرة الأجل بالنسبة لأصحاب المصالح والحلفاء المقربين من النظام. والذين يشكلون قاعدته الاجتماعية والسياسية. مما لا يجعل لدى حكام الجزائر حوافز مباشرة تُذكر لإطلاق هذه الإصلاحات الاقتصادية أو السياسية الجديدة. (2)

خاتمة :

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر. التحديات السياسية والامنية في الجزائر <http://www.carenegie-mec.org> تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/10/17.

<sup>2</sup> الحسن عاشي. الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3150.aspx> تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/19.

حسب المهتمين بموضوع الإصلاحات الدستورية التي باشرتھا الجزائر منذ عقدين من الزمن فإنھا مازالت لم تؤت أكلھا بعد، فعوض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى ترسيخ للتقاليد الديمقراطية والمشاركاتية أفرزت مزيدا من الأبوية والزبونية، فالملاحظ انه مع التقدم في هذه الإصلاحات أصبح الوضع يتسم بالممارسات الأحادية التي يفترض تجاوزھا مع أولى الإصلاحات التعددية. إن الرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تنشيط وترشيد الممارسة السياسية يمر عبر عدة أطر وعلى رأسھا توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية. ثم الإقرار بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع السياسي المتعلق بالدولة والقنوات غير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع .

أما بالنسبة للحكم الراشد فانه لا يبنى بدساتير مفصلة على المقاس، ولا ينسجم مع تعددية أحزاب الزبائن، والمعارضة المحروسة، والانتخابات من دون تنافس ولا تداول، بل يتطلب تغييرا جذريا في الفلسفة والثقافة السياسية والتسليم بمبدأ اقتسام السلطة والتداول في ممارستها، وظهور نيابة سياسية حقيقية وبناء المواطنة وتحديث مؤسسات الدولة، فالحكم الراشد ليس مجرد مفاهيم وآليات، وإنما هو في المقام الأول قيم وممارسات يقتضي تطبيقھا ونجاحھا إيمان الفاعلين بها كثقافة سياسية .

#### قائمة المراجع :

##### 1- الكتب :

##### أ/ باللغة العربية :

1- احمد منيسي، وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 151.

2- إسماعيل فيرة، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

3- راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005، ص 27.

4- مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وجوئ الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006، ص 535.

##### ب- باللغة الاجنبية :

##### أ/ بالانجليزية :

Jan Kooi man ,governing as governance,London :Sage publication,2003,p.15.

##### ب/ بالفرنسية :

55-P.BALTA .Le Grand Maghreb :Des Independances a L'an2000.L aphomi .paris.1990.

##### 2- المذكرات :

الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر ————— تيميزار كمال "ب.د"

6- عبدالقادر حسين ، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص 25 .

7- لمام محمد حليم ، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية)"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2002-2003.

3/الدوريات :

أ/بالعربية :

8- بلغالي محمد ، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة :دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، الجزائر، العدد 14، السنة 2006 .

9- جابر عدنان حافظ ، "العقلانية والديمقراطية "، المستقبل العربي ، العدد 254، السنة 2000.

10- نورمحمد ، فرحات، التعددية السياسية في الوطن العربي :الواقع والتحديات "، مجلة الوحدة ، العدد 91، السنة افريل 1992.

11- صالح زباني ، زقاغ عادل ، مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر :المشكلات والأفاق ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، العدد 14، السنة 2006.

12- سامح فوزي ، "الحوكمة :سلسلة مفاهيم"، القاهرة الجديدة ، العدد 10، السنة 2005.

13- سيدي محمد ولد يب ، " الديمقراطية والمجتمع المدني :الدول العربية نموذجا "، مجلة الدراسات ، ليبيا ، العدد 24، السنة ربيع 2006.

ب/بالفرنسية :

- François-Xavier, « La nouvelle gouvernance de l'état social en France dans une perspective internationale», Information sociales 2011/5(n°167), p.11.

4 / الملتقيات:

14- هلال علي الدين ، " دور البرلمان في النظام السياسي والمجتمع "، تحديث الأداء البرلماني (الحلقة النقاشية الأولى لتبادل الخبرات بين أعضاء مجلس الشعب والخبراء المتخصصين)، القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 2000.

5/المواقع الالكترونية :

أ/باللغة العربية :

15- بن عنتر عبد النور، التحديات السياسية والامنية في الجزائر <http://www.carenegie-mec.org> تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/10/17.

16- عاشي الحسن، الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3150.aspx> تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/19.

17- قوي بوحنية ، بوطيب بن ناصر ، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية :الجزائر امودجا "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية .

2014، [www.bchib.net/mas/index.php?option=com](http://www.bchib.net/mas/index.php?option=com)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/10/15.

ب/باللغة الاجنبية :

- Lahouari Addi , « Les partis politiques en Algerie et la Crise du Regime des grands 18 Electeurs » [http :www.Algeria watch](http://www.Algeria watch) , le qotedien d'oran/30.09.2014.